



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثامنة عشرة

إجراءات المراسلات الخطية: 8 أبريل/نيسان إلى 8 مايو/أيار 2022

الجلسات العامة الافتراضية: 7 و 8 و 9 و 20 يونيو/حزيران 2022

الاتفاقات التجارية ووصول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى الأسواق

الموجز

تكتمل هذه الوثيقة، بناءً على طلب الأعضاء، الوثيقة COFI:FT/XVII/2019/10 وتوسع نطاق التحليل ليشمل ثلاثة اتفاقات تجارية إضافية. وقد اختيرت هذه الاتفاقات بسبب صلتها بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ولكي تكون ممثلة لمجموعة واسعة من مستويات التنمية. والاتفاقات المشمولة هي: (1) الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؛ (2) واتفاق التجارة الحرة بين الصين وبيرو؛ (3) ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ويركز كل قسم على أحد هذه الاتفاقات، ويقدم استعراضًا عامًا للاتفاق المعني، وصلته بمصايد الأسماك والأحكام الرئيسية ذات الصلة بالتجارة في مصايد الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية. ويتم تغطية كل من القضايا التقليدية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، مثل الإجراءات التعريفية وغير التعريفية، ومجالات مختارة غير تقليدية، مثل الأحكام البيئية أو آليات التعاون المحددة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة الفرعية

◀ تبادل التجارب الوطنية في مجال التفاوض على اتفاقات تجارية والتحديات الرئيسية المرتبطة بها؛
◀ وإبداء التعليقات على القضايا المتعلقة بالوصول التفضيلي، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بوثائق الامتثال وقواعد منشأ الأسماك والإجراءات التعريفية وغير التعريفية والأحكام التجارية غير التقليدية، من بين جملة أمور؛
◀ وإعطاء توجيهات بشأن إمكانية قيام منظمة الأغذية والزراعة بوضع قاعدة بيانات شاملة تجمع العناصر الرئيسية للاتفاقات التجارية التفضيلية ذات الصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بهدف تحسين الشفافية والامتثال، وزيادة فرص الوصول التفضيلية، وزيادة الوعي داخل القطاع الخاص بالفرص التجارية الجديدة، ولا سيما بالنسبة إلى صغار المشغلين.

مقدمة

1- خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك لمنظمة الأغذية والزراعة (اللجنة الفرعية)، قدمت الوثيقة COFI:FT/XVII/2019/10¹ تحليلاً شاملاً للأحكام التجارية الملزمة ضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية. وقد شمل ذلك الضوابط غير التقليدية، من قبيل الأحكام البيئية أو الأنظمة التي تحظر أشكالاً معينة من الإعانات لمصايد الأسماك. وكانت الاتفاقات التي تم تحليلها هي الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شركة المحيط الهادئ، والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا والاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي. وتكتمل هذه الوثيقة المعلومات السابقة عن طريق توسيع نطاق التحليل لثلاثة اتفاقات تجارية إضافية: (1) اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؛ (2) واتفاق التجارة الحرة بين الصين وبيرو؛ (3) ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة

2- اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة هو اتفاق للتجارة الحرة مُبرم بين 10 أعضاء من رابطة دول جنوب شرق آسيا² وأستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا. واختُتمت المفاوضات في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ودخل الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة إلى الأعضاء الذين قاموا بالتصديق على الاتفاق في 1 يناير/كانون الثاني 2022. وسيكون اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاق للتجارة الحرة على الصعيد العالمي حيث يمثل المشاركون فيه حوالي ثلث سكان العالم و30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهو يشمل التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني والتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والمنافسة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيزيل حوالي 90 في المائة من التعريفات الجمركية على الواردات بين البلدان الموقعة عليه على مدى 20 عامًا.

3- ويجمع اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة العديد من أكبر منتجي ومستهلكي وتجار مصايد الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية في العالم. وتعد تسعة من الأطراف في الاتفاق من بين أكبر 20 دولة منتجة لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهي تمثل ما يقرب من 55 في المائة من الإنتاج العالمي. وتعد خمسة من الأطراف من بين أكبر 20 دولة مستوردة على الصعيد العالمي. ويبلغ متوسط التجارة في ما بين بلدان اتفاق الشركة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في مصايد الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية 23 مليار دولار أمريكي سنويًا، وهو ما يمثل 48 في المائة من مجمل صادرات الأطراف من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و16 في المائة من التجارة العالمية للقطاع.

4- وسيزيل هذا الاتفاق تدريجيًا معظم التعريفات المفروضة على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على مدى 20 عامًا، مع تمديد الفترات بما قد يصل إلى 35 عامًا لبعض المنتجات والشركاء التجاريين. وفي حين أن متوسط المعدلات الإسمية للحماية سيكون قد انخفض انخفاضًا كبيرًا بحلول نهاية الفترة الانتقالية، فإن الاتفاق لن يلغي جميع التعريفات المفروضة على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وعلاوة على ذلك، يمكن لكل طرف أن يحدد التزامات محددة بتخفيض الرسوم لأطراف أخرى، مما سيؤدي إلى جداول زمنية فردية مختلفة.

¹ <https://www.fao.org/3/nb388ar/nb388ar.pdf>

² إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

- 5- وتختلف التغطية الإلزامية لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أيضًا بحسب الشريك التجاري. وستحتفظ بعض الأطراف بخطط تعريفية غير مقيدة تمامًا لحصة كبيرة من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التي لن تخضع بالتالي للالتزامات تخفيض التعريفات بموجب الاتفاق. وفي بعض الحالات، تظل النسبة المئوية للخطط التعريفية غير المقيدة كبيرة حتى بعد نهاية الفترة الانتقالية.
- 6- وستستفيد منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من تخفيض التعريفات المتوقعة في إطار اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إذا امتثلت لمجموعة مفصلة من قواعد المنشأ. وهناك أيضًا أحكام لقواعد المنشأ التراكمية، تسمح باستخدام السلع الناشئة من أي طرف من الأطراف كمدخلات في صنع منتج جديد من جانب طرف آخر، وتوفر مزيدًا من المرونة بالمقارنة مع الاتفاقات السابقة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + 1، وتساهم في تكامل سلسلة الإمداد في المنطقة.
- 7- والسلع التي يتم الحصول عليها عن طريق صيد الأسماك أو تربية الأحياء المائية التي تتم في إقليم أحد الأطراف مؤهلة لاعتبار الحصول عليها بالكامل. وينطبق ذلك أيضًا على المصيد البحري الذي تقوم به السفن المسجلة لدى الطرف والتي يحق لها رفع علم ذلك الطرف إذا أخذت وفقًا للقانون الدولي من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة يحق للطرف استغلالها³. كما أن السلع المجهزة من الأسماك المستوفية لتلك الشروط تكون مؤهلة أيضًا لأن تعتبر منتجات ناشئة إذا تم تجهيزها أو صنعها على متن أي سفينة تصنيع أسماك مسجلة في الدولة الطرف ويحق لها رفع علم ذلك الطرف. والقواعد الخاصة بالمنتجات المطبقة على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المنتجة باستخدام مواد غير ناشئة تتطلب عمومًا تغييرًا في التصنيف التعريفي على مستوى مؤلف من رقمين⁴.
- 8- وفي ما يتصل بمتطلبات الصحة والصحة النباتية، فإن الاتفاق يتضمن بشكل أساسي ضوابط منظمة التجارة العالمية القائمة. غير أنه يتجاوز بعض الشيء اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية في مجالات معينة، مثل الاعتراف بمعادلة تدبير الصحة والصحة النباتية إذا أثبت الطرف المصدر بموضوعية أن التدبير يحقق نفس مستوى الحماية أو أن له الأثر نفسه في تحقيق الهدف المنشود. وهناك أحكام محددة للتعاون بشأن تحليل المخاطر وإصدار الشهادات وتدابير الطوارئ والشفافية.
- 9- وخلافًا لغالبية الاتفاقات التجارية الإقليمية الحديثة، لا يتضمن اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة فصلًا معينًا يتناول البيئة أو التنمية المستدامة. فالمادة 17-10 من الفصل المتعلق بالأحكام والاستثناءات العامة تؤكد فقط حقوق الأطراف ومسؤولياتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992. وتتضمن المادة 17-12 الاستثناءات البيئية العامة المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية بموجب المادة العشرين، وتوضح أن الفقرة الفرعية (ب) تشمل تدابير بيئية وأن الإشارة إلى الموارد الطبيعية تشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المستنفدة الحية وغير الحية.

³ تشمل حقوق الاستغلال تلك الحق في الحصول على موارد مصايد الأسماك في الدولة الساحلية، على النحو المستمد من أي اتفاقات أو ترتيبات بين الطرف والدولة الساحلية.

⁴ في عدد قليل من الحالات، يكون التغيير المتوخى في تصنيف التعريفات على مستوى مؤلف من أربعة أرقام.

اتفاق التجارة الحرة بين الصين وبيرو

- 10- دخل اتفاق التجارة الحرة بين الصين وبيرو حيز التنفيذ في 1 مارس/آذار 2010، وجمع معًا اثنين من أكبر منتجي منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وبلغ متوسط الإنتاج الإجمالي للبلدين حوالي 67 مليون طن، ويمثل البلدان 38 في المائة من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- 11- وأزال الاتفاق تدريجيًا معظم التعريفات على مدى فترة عشر سنوات. وتم إلغاء 92 في المائة من التعريفات الجمركية في بيرو مباشرة، مع إلغاء نسبة 8 في المائة المتبقية على مدى خمس سنوات. وفي حالة الصين، ألغيت على الفور نسبة 25.8 في المائة من جميع الخطوط التعريفية، وأعفيت نسبة 6.5 في المائة من تحرير التعريفات الجمركية. وتتبع الخطوط التعريفية المتبقية في الجدول الزمني الصيني جداول زمنية محددة تمتد على مدى عشر سنوات.
- 12- وتستفيد منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من التخفيضات التعريفية المتوقعة بموجب الاتفاق إذا امتثلت لقواعد المنشأ المبينة في الفصل 3 من الاتفاق. وينصّ الاتفاق على أن السلعة مؤهلة للحصول على معاملة تفضيلية إذا تم الحصول عليها بالكامل في إقليم أحد الطرفين أو كليهما؛ وإذا أنتجت السلعة في إقليم أحد الطرفين أو كليهما حصراً من مواد ناشئة؛ أو في حالة المواد غير الناشئة، تتوافق مع تغيير في تصنيف التعريفات أو محتوى القيمة الإقليمية أو شرط التجهيز أو متطلبات محددة أخرى.
- 13- وإنّ الأسماك والصدفيات وغيرها من منتجات الحياة البحرية التي يتم الحصول عليها عن طريق صيد الأسماك أو تربية الأحياء المائية في أقاليم بيرو أو الصين تعتبر تلقائيًا أنها تم الحصول عليها بالكامل.⁵ ويعتبر المصيد المأخوذ خارج هذه المناطق المعنية قد تم الحصول عليه بالكامل إذا اصطادته سفينة ترفع علم بيرو أو الصين أو إذا جهز على متن سفينة تصنيع أسماك ترفع علم أحد هذين البلدين.
- 14- وفي ما يتعلق بمتطلبات الصحة والصحة النباتية، يتضمن الاتفاق ضوابط منظمة التجارة العالمية القائمة. ويذهب إلى أبعد من ذلك بقليل إذ يشير إلى أن الطرف المستورد يجب أن يقبل بتدابير الصحة والصحة النباتية التي يتخذها الطرف الآخر بوصفها تدابير موازية إذا أثبت الطرف الآخر بموضوعية أن التدابير تحقق مستوى ملائمًا من الحماية.
- 15- وينشئ الاتفاق لجنة معنية بالتجارة في السلع تتألف من ممثلين من كل طرف للنظر في مسائل الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ وتيسير التجارة. وتتلخص وظيفته الأساسية في معالجة الشواغل المرتبطة بالتدابير التعريفية وغير التعريفية. ومن المتوقع أيضًا إنشاء مجموعة عمل مخصصة معنية بالتجارة في السلع الزراعية ومصايد الأسماك لمعالجة أي عقبات محددة تعترض التجارة في هذه السلع.
- 16- وإلى جانب اعتبارات الوصول إلى الأسواق، يسرد الفصل 2، الذي يتناول التعاون، مجموعة من القطاعات التي يلتزم فيها الطرفان بالتعاون. وتعتبر المادة 163 خاصة بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتدعو إلى التعاون لتعزيز "القدرات البحثية والإنتاجية لتنمية المحاصيل وتجهيز الأنواع البيولوجية المائية" و "تيسير تبادل المعلومات وحفظ الموارد الطبيعية، في إطار نهج الصيد المسؤول". كما تلتزم الأطراف بتعزيز المؤسسات العامة والخاصة المتصلة بمصايد

⁵ تعتبر القشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات المائية التي تنتج من تربية الأحياء المائية أصلية حتى إذا كانت تزرع من الزريعة أو البرقات غير الأصلية، شريطة أن تستوفي متطلبات محددة من حيث الوزن والوقت المستغرق في مرحلة التربية.

الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية، وتشجيع استهلاك الموارد البيولوجية المائية، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

17- ولا يتضمن اتفاق التجارة الحرة بين الصين وبيرو فصلاً خاصاً يتناول البيئة والتنمية المستدامة. غير أنه يشير إلى الاستثناءات البيئية العامة المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية بموجب المادة العشرين، ويوضح أن التدابير المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) تشمل تدابير بيئية وأن الإشارة إلى الموارد الطبيعية تشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية المستنفدة الحية وغير الحية.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

18- تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، تدعمها حرية حركة رجال الأعمال والاستثمارات، وتمهد في الوقت نفسه الطريق لاتحاد جمركي على نطاق القارة. بلغ عدد سكان الدول الأعضاء 1.3 مليارات نسمة في 55 بلدًا، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي المجمع 3.4 تريليون دولار أمريكي؛ ويمكن للاتفاق أن ينتشل 30 مليون شخص من براثن الفقر المدقع.⁶ وتشير التقديرات إلى أن الاتفاق، عند تنفيذه، يمكن أن يعزز التجارة في ما بين البلدان الأفريقية بنسبة 52.3 في المائة عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات، أو أكثر من ذلك إذا تم أيضًا تخفيض الحواجز غير الجمركية.⁷ وبينما لا تزال المفاوضات جارية في بعض المجالات، بما في ذلك بشأن جداول محددة للامتيازات التعريفية وبعض جوانب قواعد المنشأ، دخل الاتفاق حيز النفاذ في 30 مايو/أيار 2019 بالنسبة إلى البلدان الـ 24 التي أودعت صكوك تصديقها. وفي الوقت الحالي، امتثل 41 بلدًا لمتطلبات التصديق المحلية.

19- وعلى وجه الخصوص، في ما يتعلق بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فإن الإنتاج الإجمالي للبلدان المشاركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يبلغ في المتوسط 12.2 مليون طن سنويًا، وهو ما يمثل قرابة 7 في المائة من الإنتاج العالمي. وتعادل التجارة بين الأقاليم بين الأعضاء المحتملين في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 18.6 في المائة من مجموع صادرات القارة من الأسماك.

20- وابتداءً من عام 2020، ستلغي غالبية الأطراف الرسوم الجمركية على 90 في المائة من الخطوط التعريفية على مدى خمس سنوات. وتنطبق التزامات مختلفة في حالة أقل البلدان نموًا، والتي ستلغي 90 في المائة من الخطوط التعريفية على مدى 10 سنوات. واعتبارًا من عام 2025 فصاعدًا، سيتم تدريجيًا إلغاء الرسوم المفروضة على 7 في المائة إضافية من الخطوط التعريفية الجمركية على مدى خمس سنوات، مع أن أقل البلدان نموًا سيكون لديها 8 سنوات لاتباع هذا المنحى. ويمكن للأطراف أن تستبعد ما يصل إلى 3 في المائة من مجموع خطوطها التعريفية من أي التزامات بتحرير التجارة، شريطة ألا تمثل هذه الخطوط أكثر من 10 في المائة من الواردات داخل القارة.⁸ وقد عممت عدة بلدان ومجتمعات إقليمية بالفعل عروضها التعريفية وجداول تحرير التجارة، التي تشمل منتجات مصايد الأسماك تربية الأحياء المائية. وفي الوقت الحالي، لا تزال المفاوضات جارية بشأن التغطية الدقيقة لتحرير التجارة بحسب المنتجات ووتيرتها.⁹

⁶ openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf

⁷ tralic.org/resources/our--resources/6730--continental--free--trade--area--cfta.html

⁸ afcta.au.int/en/schedules-tariff-concessions

⁹ tralic.org/documents/resources/infographics/4276-afcta-comparative-tariff-offer-analysis-march-2021/file.html

21- وفي حين أن بعض جوانب قواعد المنشأ ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لا تزال قيد التفاوض، فإن الاتفاق الشامل سيتبع النهج العام المتبع في معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة. وبالنظر إلى العدد الكبير من البلدان الأعضاء، فإن الأحكام المتعلقة بقواعد المنشأ التراكمية، التي ستعتبر القارة بأكملها، بحكم الواقع، إقليمًا واحدًا عند تحديد المنشأ، ستكون مفيدة للغاية. وأي تجهيز للمدخلات من بلد أفريقي آخر سيعتبر مصدره البلد الذي يجري فيه التجهيز النهائي.

22- وعمومًا، يعتبر منتج أنه ناشئ إذا كان قد تم الحصول عليه بالكامل في أحد الأطراف أو تعرض لتحويل جوهري على أساس معايير القيمة المضافة، أو تغيير في مسمى التعريفية الجمركية، أو عمليات محددة، أو محتوى ذي مواد غير أصلية. وتعتبر الأسماك التي يتم الحصول عليها بالكامل في حالة صيدها في البحر الإقليمي البالغ طوله 12 ميلًا بحريًا. وفي حالة تربية الأحياء المائية، يجب أن يولد السمك أو ينشأ أو يولد أو ينشأ في إقليم طرف من الأطراف، من البيض أو اليرقات أو الزريعة أو الإصبغيات التي يتم الحصول عليها من دولة طرف في الاتفاق. وخارج البحر الإقليمي، تعتبر المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل إذا صادتها سفينة تابعة لدولة طرف، أو تم تجهيزها على متن سفينة لتصنيع الأسماك للدولة الطرف وبواسطة الأسماك التي صادتها سفينة من دولة طرف. ولكي تكون السفينة مؤهلة لأن تكون سفينة تعود لدولة طرف أو سفينة لتصنيع الأسماك، يجب أن تكون مسجلة في دولة طرف وأن تحمل علمها. ويجب أن يكون 50 في المائة على الأقل من الموظفين أو الطاقم من رعايا الدول الأطراف. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون أغلبية الأسهم مملوكة لمواطنين أو مؤسسات أو وكالات أو مؤسسات أو شركات تابعة لأي طرف. وبموجب الفصل 3 من النظام المنسق، ينبغي الحصول على المنتجات بالكامل لكي تعتبر ناشئة.

23- وتسعى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أن تزيل التدابير التعريفية وغير التعريفية وتبني البلدان على اعتماد تدابير جديدة. وهي تدمج إلى حد كبير أحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية. كما تستحدث وتعتمد "لوحة تحكم لآلية قارية على شبكة الإنترنت لرصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وإزالتها" مفتوحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة، بمن في ذلك التجار غير الرسميين، لتحديد العقوبات المطروحة عند الاتجار بالسلع عبر القارة والإبلاغ عنها، مثل التأخير المفرط، والرسوم المخصصة، والمتطلبات المرهقة، والمعايير التقييدية للمنتجات.

24- ولا تزال هناك جوانب إضافية، بما في ذلك الأحكام البيئية أو مجالات التعاون الممكنة بشأن الأسماك، معلقة ويمكن تغطيتها في المستقبل بموجب بروتوكولات إضافية.

الخلاصة

25- أصبحت الاتفاقات التجارية التي تتيح الوصول التفضيلي أكثر تعقيدًا، حيث تشمل قواعد منشأ محددة لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقواعد امتثال إضافية تتعلق بجوانب الاستدامة، وفترات انتقالية مختلفة، وتغطية المنتجات، من بين عناصر أخرى. ومن شأن قيام منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن الاتفاقات التجارية من زاوية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن يعزز نشر المعلومات، مما يعود بفوائد متعددة على القطاع الخاص والحكومات، ولا سيما بالنظر إلى الخصائص القائمة، بما في ذلك منشأ المنتجات والجوانب ذات الصلة بالتدابير التعريفية وغير التعريفية. ويمكن تيسير وزيادة التدفق التجاري التفضيلي بين الأطراف المعنية من خلال نشر واسع

النطاق ومنهجي للتعريفات التفضيلية، وجداول الامتيازات وفترات الانتقال المختلفة، وقواعد المنشأ المطبقة على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والقواعد التجارية غير التقليدية الجديدة (جوانب الاستدامة، وبنود مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقيود على الإعانات لمصايد الأسماك)، من بين عناصر أخرى مرتبطة بالوصول التفضيلي. وأخيراً، فإن نشر المعلومات عن الاتفاقات التجارية من منظور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يمكن أن يدعم أيضاً من الناحية التقنية الأعضاء في المشاركة في عمليات تفاوض تفضيلية أخرى عن طريق الاطلاع على الأمثلة السابقة والاتجاهات الحالية والنهج الجديدة.